

اللغة العربية في التعليم
العالي
-واقع وبديل-

أ.د: صالح بلعيد
عضو المجلس الأعلى للغة العربية

المقدمة: إنّ بحثي في موضوع اللغة العربية في التعليم العالي¹ -واقع وبديل- جاء ليقدم مسحاً شاملاً لواقع الجامعة الجزائرية منذ دولة الاستقلال إلى يومنا هذا، عبر كل المستويات والطروحات التي عاشت الجامعة مخاضها، وما تولّد عنها من ارتكاز وانتكاس. وعن طريق ذلك أدعو إلى إعادة النظر في مألوف لم تؤتَ ثماره، فكان لا بدّ من رؤية أخرى تأتي عن طريق التغيير في أنماط قديمة، وهو ما سمّيته بديل. وإنّ الواقع في بعده الحقيقي يعطي لنا الوضع القائم كما هو، وعن طريقه نقدم البدائل النوعية والصياغة الجديدة لبعده مستقبلي يعمل على ردم بعض الانتكاسات التي لوحظت تردي أوضاع العربية في التعليم العالي.

وإنّه بلغ السيل الزبي، وأصبحت العربية رمزاً للبعد عن العلم في منظوره التقني، وباتت لصيقة بالآداب والحقوق وعلم الاجتماع، وهي علوم استطاعت أن تجيد فيها فنون الكرّ والفرّ لا غير. ومن ذلك استدعى مني الموضوع إلقاء نظرة مختصرة على السيرورة التي مرّت بها اللغة العربية في الجامعة الجزائرية بغية استخلاص نقائص اللغة العربية في التعليم العالي، وعليه أبني مقترحاتي التي

¹ - يؤسفني كل الأسف بأنّي لم اعتمد التقنيات المعاصرة في مقارنة هذا الموضوع، كما لم أعتمد الدراسات الميدانية، وهي الأخرى أن تعطينا التشخيص الفعلي لواقع اللغة العربية في التعليم العالي. لكنني اعتمدت السيرورة التي عرفتها الجامعة الجزائرية من خلال المقالات والمراسيم التي نشرت في هذا المجال:

- همزة الوصل. وزارة التربية الوطنية العدد الثالث.
- الحريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المتضمنة لإصلاح التعليم العالي، سنة 1971.
- المخطط الرباعي 70-1974.
- مراسيم تنظيمية في التعليم العالي.
- أمرية سنة 1976.
- كراسات المجلس الأعلى للتربية.

تحاول تفاعلي تكرر المعينات التي تلصق بها. ومن خلال هذه المقدمة، فإنّ المعطيات التي أمثلها تشير إلى أنّ اللغة العربية شهدت مراحل ثلاث² وهي: المرحلة الأولى: وهي مرحلة الستينيات حيث تعتبر هذه الفترة أسيرة الموروث الفرنسي؛ جامعة واحدة، ومركزان جامعيان، وأربع مؤسسات عليا. فأما الجامعات والمراكز الجامعية، فهي:

- جامعة الجزائر.
 - المركز الجامعي بقسنطينة.
 - المركز الجامعي بوهران.
- وأما المدارس العليا، فهي:
- المدرسة العليا المتعدّدة التقنيات بالحراش.
 - المعهد الفلاحي بالحراش.
 - المدرسة العليا للتجارة بالجزائر.
 - المدرسة العليا للأساتذة بالقبة.

وفي تلك الفترة كانت العربية واللغات الشرقية تدرسان بالفرنسية، وكاننا أحد أقسامها. وأما قسم اللغة العربية فلم يظهر إلا في سنة 1968م عندما صدر مرسوم يقضي بمنح الإجازة بالعربية. وسبقه تأسيس الفرع المعرب للحقوق سنة 1967م³.

² - لقد استرشدت في هذا التقسيم بمقال الأستاذ مولود قاسم، والموسوم: اللغة العربية في مؤسسات التعليم العام والعالي وأساليب النهوض بها في الجزائر. الموسم الثقافي السادس (19 آذار-9 نيسان 1988) عمان: 1988، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص 119-139.

³ - شحادة الخوري، القضية اللغوية في الجزائر وانتصار العربية. دمشق: 1991، مطبعة الكاتب العربي ص

وبذلك أصبح الأدب العربي يدرّس في ذاته وبلغته العربية، إلا أنّ الإقبال عليه ظلّ قليلاً.

وعلى العموم فإنّ اللغة العربية في هذه الفترة ما تزال تحبو في التعليم العالي، ولم تخرج عن تواجدها في أقسام الآداب، وبعض مساقات في الحقوق، ويضاف إلى ذلك أنّ الهيئة التدريسية والبرامج والمحتوى مشرقية.

ومما يعزى لهذه الفترة أنّ الظروف أعطت للغة الفرنسية روح الريادة، وأنّ الترتاب اللساني كان في صالح اللغة الفرنسية، فكانت لغة الانتقاء الاجتماعي. فأغلب المدرسين سبق أن تلقوا تكوينهم الأكاديمي بالفرنسية، ومن يتحكّم شيئاً في العربية يدرس بها، فكان يحتاج إلى إعادة تكوين حقيقي لغوي ومعرفي، في الوقت الذي عرفت اللغة العربية نقائص في نظامها النحوي والمعجمي والمصطلحي وفي طرائق تدريس، إلى جانب غياب مشروع حقيقي لتصحيح وضع اللغة العربية ثقافة وتديراً، ووضع تعليميات اللغات الأجنبية. ولكن برزت فكرة التعريب كشعار لمعارضة وضع لساني سائد كانت الفرنسية (لغة المستعمر) هي السيد، في الوقت الذي تستفيد منها الشرائح الاجتماعية المحظوظة في الواقع، وتطالب الفئات المحكومة بالتعريب آملة أن تقيم تكافؤاً بين سائر أفراد المجتمع.

2- المرحلة الثانية: وهي مرحلة السبعينيات، فلقد ورثت هذه المرحلة إرث الستينيات وضعية متدهورة في اللغة العربية، بحيث خرج الرعيل الأول معرباً مائة في المائة وحاملاً لرصيد معرفي كانت فيه العربية وسيلة للثقافة، حيث تزود الطالب بمعارف تعتمد الزينة اللفظية والشكلية والتي لا روح فيها. لكنّ العربية بدأت تأخذ الحيّز الأوفى في منظومة التعليم العالي، وذلك في المخطط الرباعي

(70-1974) الذي طرح تعريب المواد الإنسانية، إلى جانب إصلاح التعليم العالي لسنة 1971م، والقاضي بأن تأخذ اللغة العربية حيّزاً أكثر ممّا كان. وفي هذه المرحلة تمّ:

1/2- تعريب بعض الأقسام والمعاهد تعريباً شاملاً.

2/2- توحيد أنماط التعليم، بإدماج التعليم الأصلي التابع للشؤون الدينية.

3/2- افتتاح الفروع المعرّبة الأخرى كالرياضيات والفيزياء.

4/2- إنشاء اللجان الدائمة في كل جامعات لمتابعة عملية التعريب.

5/2- بداية ظهور جزارة الهيئة التدريسة في العلوم الإنسانية.

ورغم ما أنجز لصالح اللغة العربية، إلا أنّ الفترة أنتجت جيلين متناقضين، من موروث الفصل بين التعليم العام والتعليم الأصلي، وهما:

■ **جيل مفرنس:** لا يفهم العربية، وهذا الجيل خريج جامعة جزائرية ببرنامج موروث.

■ **جيل معرّب:** لا يفهم الفرنسية بتاتاً، وهذا الجيل في أصله كان من تلاميذ ثانويات التعليم الأصلي والزوايا والمدارس الحرة، وبعضهم من أولئك التلاميذ الذين تلقوا تكويناً بسيطاً في السجون، وبعضهم الآخر من التلاميذ العائدين من البلاد العربية يزاولون دراساتهم بالعربية أثناء فترة الاحتلال، فدخلوا الجامعة إثر الاستقلال.

وإلى جانب ذلك التناقض، عرفت هذه المرحلة بعض الوضعيات الصعبة، مثل:

■ **عدم تكافؤ في الحظوظ بين العربية والفرنسية.** فلقد أشار المخطط الرباعي إلى تعليم اللغات الأجنبية لغاية التبادل والانفتاح على الثقافات الأخرى،

واعتبارها واسطة لامتلاك المعارف العصرية، وسكت عن ذكر اللغة الفرنسية ذات الخصوصية، فعدّها مثلها مثل اللغات الأجنبية الأخرى. وهذا ما هذا كرسّ ضمناً دونية اللغة العربية في السياسة التعليمية.

■ سكوت المخطط الرباعي عن قضية تعريب المواد العلمية، وعن التعدّد اللغوي والاختلاف الثقافي، وهذا موقف مبرر لوضعية عرفتها الجزائر منذ الاستقلال. ولقد أضحى الشباب المتخرج من الجامعة الجزائرية آنذاك يعيش شرحاً لغوياً؛ بعضهم لا يتحكّم في لغته، وبعضهم لا يتحكّم في الفرنسية، وكان ذلك امتداداً للمرحلة الثانوية التي عرفت تخصيص أقسام عربية وأقسام مفرنسة، وكاد أن يضيع الطالب، بل كان أحد الأزمات في الصراع بين المعرب والمفرنس. وظهرت بعض المناوشات في التنظيمات الطلابية آنذاك، وفي حملات التطوع.

ومع كل ما قُدم في هذه الفترة إلا أنّها لم تمرّ بسلام؛ ويمكن اعتبارها مرحلة تأسيسية لتأخذ اللغة العربية في الجامعة مكانها، رغم تلك النقائص التي سجّلتها استبانة الألكسو سنة 1974م من تدهور الوضع اللغوي بسبب هذه النقائص:

- 1- ضعف الذخيرة اللغوية لدى الطلبة المعربين.
 - 2- قلة إطلاع المدرسين على الجديد في مجال العربية.
 - 3- الازدواج اللغوي بين الفصحى العربي وعاميه.
 - 4- القصور في إعداد مدرسي اللغة العربية.
 - 5- تقسيم اللغة إلى فروع لا يتماشى مع طبيعة اللغة التي هي وحدة متكاملة.
- وأمام هذه النقائص ما زال بعض أعضاء الهيئة التدريسية مشرقية، والبرنامج مستورد في أكثره، مع محتواه اللغوي والعلمي، اللهمّ بعض اللحاحات البسيطة عن الأدب

الجزائري المدوّن في الأربعينيات. وفي الجانب الآخر نرى المدرسة العليا للأساتذة قد سجّلت طفرة نوعية في مجال توظيف اللغة العربية، ولكن بإطار وبرنامج مشرقي في الكثير من الحالات. وأما المدارس الأخرى والكليات الجامعية فلا يُذكر فيها اسم اللغة العربية.

وما يمكن أن يسجل على هذه المرحلة التي رفعت شعار الثورة الثقافية، أنّ التنظير الثوري رأى أنّ التعليم أساس التنمية، وهو السبيل إلى اقتصاد المعرفة، وإنّ الثورة التي تصنع الفكر لا يمكن أن تبرز إلا إذا حصلت معها ثورة في اللغة، أي مراجعة اللغة وبعث لأصولها وإجراء تحوّل في طرائق استخدامها، ولكن كان ذلك من باب التنظير؛ حيث سجّل التعجيم⁴ بعده العام في مناحي الحياة، وعرفت المرحلة ازدواجية متوحشة⁵؛ لأنّه حصل حصار لساني للعربية على أنّها عاجزة على تنظيم تواصلها بطريقة علمية.

3- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الثمانينيات وما بعدها، وفيها وضع مشروع لتعريب التعليم العالي المستمد من مبادئ الميثاق الوطني سنة 1979م. وعرفت الجامعة إضراب 79-1980م والذي عجّل باستصدار القرار السياسي القاضي بتعريب العلوم الإنسانية، وشهدت الفترة ما يلي:

* - تحويل الأساتذة المدرسين للعلوم الاجتماعية بالفرنسية إلى التدريس بالعربية.

* - السير في وضع المصطلحات العلمية.

4 - عبد القادر الفاسي الفهري، عن التربية والتعليم واللغة عند علال الفاسي. الرباط: 2000، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 19.

5 - A. Moatassame , "Le bilinguisme sauvage" . Revue du tiers-monde .Toure : xv n 59/60 Dec 1974, p 6225

* - تطوير سياسة الكتاب المرّب.

* - ترقية الدراسات العليا.

* - تدعيم التعاون العلمي بين البلدان العربية.

* - تنظيم ملتقيات لمعالجة ظاهرة القصور اللغوي بالعربية لدى هيئة التدريس.

* - تنظيم دورات تدريبية لفائدة أساتذة اللغة الفرنسية الذين تعرّبوا.

وهكذا بدأت العربية تأخذ الحيّز اللائق بها في دواليب التعليم العالي، بعد تعريب العلوم الإنسانية. ولكن المرحلة اصطدمت بصعوبات عدة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- إنّ تحويل الأساتذة الفرنسيين والمدرسين للعلوم الإنسانية للتدريس بالعربية تمّ دون تخطيط عقلائي. فعدد لا يستهان به من الأساتذة المجبرين للتدريس بالعربية لا يتقنون العربية وأكثرهم تلقّوا تكوينهم بالفرنسية. وبعضهم من كبار السنّ؛ يصعب عليهم خوض غمار إتقان اللغة العربية، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدّت بهم إلى إلقاء دروسهم ومحاضراتهم بالعامية. فسيبت تلك العملية نفوراً لدى المتدربين، على أنّ العربية ليست راقية في أفواه أساتذتهم فكرسّ ثانية دونية اللغة العربية، وبفعل ذلك تأخرت سيرورة التعريب في الميادين العلمية بالعجز الموسوم على اللغة العربية، والتي وصفت بأنّها لا يمكن أن تكون رافداً للمعرفة الحديثة، والشيء الذي يقتضي تطويرها أولاً، ونعلم أنّ ذلك يتطلب زمناً وتكلفة وإجماعاً قومياً، وهو فعل نجح فيه مخططوه.

2- نقص المراجع باللغة العربية. وافتقار بعض الكتب المعربة إلى الدقة العلمية التي ينصّ عليها البحث العلمي.

3- قلة استخدام الوسائل والمعينات التعليمية الحديثة.

4- بقاء التعليم العالي في نمطية مغلقة، وبرامج منسوخة، يحدث فيها تغييرات تجميلية.

5- عدم الاهتمام بالندوات والرسكلة، وخلايا البحث التربوي.

وأدت هذه المعطيات الأولى إلى أن تقيّم في أوائل التسعينيات، بأن تعطي نتائج سلبية، بل ويحصل أن ترفع هذه الشريحة صوتها بإعادة النظر فيما قرّر، وذلك ما جعل أولي الأمر يتريثون في المشروعات المتممة. ومن ذلّل نشهد انحصاراً من نوع خاص، ويتمثّل في:

* - التراجع عن التدريس بالعربية في بعض مواد العلوم الإنسانية في بعض الجامعات الوطنية.

* - التخلّي عن تدريس مادة المصطلحات في المعاهد العلمية.

* - السكوت عن السياسة المبرمجة لتعريب المواد العلمية، والآجال المحددة لذلك.

* بقاء الجامعة والمعاهد العليا تسير بوتيرة تقليدية، وعدم مسابرة المستجدات العصرية.

وهذه المعطيات صاحبها مجموعة من فعاليات المحيط الخارجي الذي يشهد قفزات نوعية في اللغات الأجنبية بحثاً وإنتاجاً. ومحيطنا العربي الذي يشهد انحداراً شاقولياً في كثير من فعاليات اللغة العربية، ويمكن التنصيص على هذه النقاط:

1- المحيط العالمي الذي يحتفي بتقدّم رهيب في مجال الإعلام الآلي.

2- الإنتاج النوعي والرهيب والمتلاحق يومياً.

3- العولمة اللغوية التي تسلّطها اللغات الأجنبية على لغات الشعوب المتخلّفة.

وفي الجانب الآخر نشهد:

1- الفقر اللغوي المزري في مجال الإنتاج المعرفي للغة العربية.

2- فشل سياسة التعريب في أكثر الأقطار العربية.

3- ضعف التخطيط اللغوي للمؤسسات الثقافية العربية، وغياب السياسة اللغوية

المبنية على منهجية دقيقة.

4- نقص الصرامة اللغوية في متابعة الأفكار والمقترحات المتعلقة بتطوير اللغة

العربية.

وبعد سردي للمراحل التي مرّت بها العربية في التعليم العالي، وتعرضي

لالصعوبات التي واجهتها في كل مرحلة، بصّرت بنظرة جديدة تعمل على

التغيير، ويبدو لي أنّها محكّ في الفعل التربوي للتعليم العالي الذي يحتاج إلى

إصلاح جديد. وإنّ النظرة الجديدة التي أقدمها في شكل مقترحات هي مناط

القضاء على الصعوبات التي مثلت للعربية في تلك المراحل الأولى، بإضافة بعض

المعطيات المتعلقة بالظرف الراهن. وكان عليّ أن أقدم هذه النظرة المتماشية مع

الإصلاحات التي نرمي أن تعرفها الجامعة لاحقاً، وهي:

أولاً: الإقرار بالحل العقلاني للمسألة اللغوية في بلادنا، فيجب طرح كل الأفكار

التي ما تزال تبحث عن مواقعها من خلال اللغة التي تتحكم فيها، وتكون هناك

قراءة جديدة لمواد الدستور في مجال اللغة العربية واللغات الوطنية. وإعطاء وضع

خاص للغات الليبرالية⁶ ذات الاستقطاب الثقافي والعلمي في اللغات الأجنبية، لأنّ العولة تفرض أنماطاً يصعب تلافيتها كما أنّ الوضع الاستعماري لبلادنا فرض اللغة الفرنسية كمكسب يجب الإفادة منها.

ثانياً: يجب الإقرار بأنّ أساليب تعليم العربية محتاجة إلى إصلاح؛ حيث لم تحقق الطرائق التعليمية أهدافها، بتخريج طلاب معوجي اللسان ولا ينطقون بعربية غير ملحونة، فرجعنا القهقري في شتى الميادين، بله الحديث عن ميادين العلوم والتعليم العلمي والتقني. وهنا نحتاج إلى تخطيط لغوي يأخذ في الحسبان المراجعة الدقيقة لكل أنماط اللغة، وأن نجتهد في تعليم وتعلّم اللغات الأجنبية، فمن الخطل أن لا نتعلّمها ونفيد منها.

ثالثاً: العمل بتقنيات الاستبيان أو دراسات الجدوى، لمعرفة مشكلات اللغة العربية في الجامعة الجزائرية وفي المعاهد العليا؛ بغية تحصيل نقاط القوة لتدعيمها، ونقاط الضعف لتفاديها. وهذا هو العمل العلمي الذي تعمل به اللغات الحية من أجل سدّ النقائص التي تعرقل نموّها اللغوي وإنتاجها المعرفي. وسابقاً لم يكن العمل بهذه التقنية التي تلبّي طلبات المستهلك للغة باعتباره يتعرّف صعوبات لغته وهو يوظّفها. وفي هذه النقطة أريد أن أشير إلى ضرورة التكامل بين أنماط

⁶ - جليبيرانكيوم، اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، ترجمة: محمد أسليم، ط1. الرباط: 1997 دار الفرائي للنشر.

المنظومة التربوية عن طريق وصاية واحدة تعمل على الامتداد الطبيعي للبرامج والمحتوى اللغوي [□].

رابعاً: إنّ اللغة العربية الآن لا يجب أن تناقش من خلال واجهة سياسية أو نقابية ترتبط بالروح العاطفية والمطلبية، فعلينا الابتعاد عن المناداة باستصدار القرار السياسي للتدريس بالعربية في كل الكليات، أو التعريب التدريجي. فعلى المنادين بذلك العمل على تهيئة الأرضية لذلك، وتأخذ مكانها دون قرار سياسي. وإتّنا لسنا في حاجة إلى قرارات جديدة فإنّ السنون تمرّ، ونحن نصدر قرارات وتوصيات، والمشكل ما يزال قائماً، والأجدر بنا أن ننظر إلى الموضوع من زاوية علمية وأكاديمية تأخذ في الاعتبار العناصر المختلفة للمشكلة اللغوية. ولا بدّ من التروي والتخطيط لجعل العربية لغة علمية أولاً كحال اللغات المعاصرة ويكون ذلك عن طريق الأخذ بالبرامج المتدرّجة، واعتماد الحلول النوعية للمشكلات، ولا يوجد حلّ نهائي، لكن يمكن إعداد برنامج عمل شامل ومفصّل من خلال اجتهاد المؤسسات الوطنية وبعض الأفراد والعلميين، لتصبح العربية لغة التعليم العالي. ولقد سئل الخبير حسام الخطيب عن الكيفية العلمية التي يمكن بها أن تصبح اللغة العربية لغة التعليم العالي، فأجاب: علينا أن نعمل على توفير هذه المعطيات:

• بلورة المصطلح واللغة العلمية.

• إتقان اللغة العربية.

⁷ - أشير إلى استبيان وزع على 500 طالب من جامعة باب الزوار، أنجزه باحثون عن العوائق الداعية للتسرّب الجامعي وتغيير الفروع، وكان أهمّ عائق هو العائق اللغوي.

- توفير المادة العلمية بالعربية (الترجمة والتأليف)
- الاهتمام باللغات الأجنبية⁸.

خامساً: لا توجد موانع تجعلنا لا نعمل في الاتجاه الذي يجعل اللغة العربية لغة علمية لها ما عليها من كمال ونقص، فهي ليست مقدّسة، فمثلها مثل اللغات الأخرى، فهي معرضة للتطور، وستلحق الركب متى وقع الاهتمام بها. وينبغي التركيز على إزالة الحاجز النفسي عند البعض؛ والقاضي بأنّ اللغة العربية تخلّفت فلا يمكنها اللحاق بركب اللغات المتقدمة. ومن هذا الباب كان يمكن التجنيد من أجل التبليغ الحقيقي بأنّ العربية عندنا هي الوسيلة الحاسمة التي يستطيع بها الفرد الانتماء لمجتمعه وحضارته، وهي قاعدة مداركه العقلية. فليس هذا القول دعوة إلى الشوفينية، بل هو شيء منطقي يلبي حاجتنا ويسهّل أمور حياتنا ويحلّ مشاكلنا التعليمية. فلا نستطيع أن نكتشف علماء ونبرع في مختبر، ونتفهّم طبيعة الكون وظواهر العلم إلا بعد أن يتخرّج جيل ممّن تلقوا علمهم كاملاً في العربية.

سادساً: كسر حواجز اللغات وتوسيع مدارك فهمنا لمعنى الجوار، فنتعلّم كمواطنين في كوكب واحد يعتمد بعضنا على الآخر، والمهمّ البحث عن الكفاءة العالية من خلال فهمنا للترابط القائم بين الشعوب، مع تشجيع التنوّع الحضاري من خلال البرامج. وهكذا فالتعددية اللغوية أكثر من ضرورة، إن لم تقم على الاستلاب

⁸ - حسام الخطيب "العربية: لغة التدريس في التعليم العالي (مقاربة مباشرة) مجلة الوحدة. الرباط: 1990
المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 72، ص 41-49.

اللغوي الذي يعتبر مشكلاً. فأما اللغات فيجدر بنا أن نتعلم الكثير منها وتفعيلها حقيقياً، والاستفادة منها بالعمل بمبدأ النفعية، ولذا يتطلب منا الوضع الحالي الإلمام الجيد بلغات العلم، فهي نافذة التفتّح على النوعية. وعليه كان على التخطيط اللغوي أن يراعي المكسب اللغوي المحصل (الفرنسية) لا لغة مستعمر سابق يجب إقصاؤها، والذي يهّم هو مدى ما تقدّمه هذه اللغة. ولا يجب أن نقف عند لغة المكسب، بل أن نستفيد من اللغات حيث وجدت. وفي هذه النقطة أرى ضرورة إدخال مادتين سنويتين تدرّسان باللغات الأجنبية في أقسام الأدب العربي وكل العلوم الإنسانية، وإدخال مادتين سنويتين تدرّسان بالعربية في الكليات التي تدرس باللغة الفرنسية. وهذا بغية تخريج أجيال تتحكّم في لغتها أولاً، ثم تتقن بنفس المثل اللغات الأجنبية، أي ينبغي أن نعمل على تأهيل جيل مزدوج بمعنى الكلمة.

سابعاً: إنّ ثورة العولمة تتسارع وتزايد أنماطها يومياً، وهذا يعني إعادة النظر في قرارات وإجراءات تتناسب مع الزمان والمكان والتعليم الجديد، ويعني بشكل آخر أنّه لا يمكن أن تبقى هذه الجامعات والمدارس العليا تقليدية تعلم الطلاب ولا تدربهم، تخرج أجيالاً أعينهم نصف مفتوحة، فلم لا تتجاوب مع حركية العالم. وهكذا ظهر جلياً أنّه لا بدّ من تصميم وإعداد وسائل عصرية لمواجهة التحديات العصرية والآتية قريباً. فنحن في عصر التقنية وتوظيف البريد الإلكتروني والبريد الصوتي، كان الأجدر على الجامعة أن تكون معاصرة لهذه الأنماط، فإنّ عولمة الكليات ومراكز البحوث آتية. فما موقعنا في هذا التغيّر وما موقع اللغة العربية في هذا التحوّل؟ إنّّه بات من الضروري أنّ التنافس القادم قائم على أساس نوعية

البرامج ومدى قابلية الجامعة لتطبيقها وكيفية تأهيل وتدريب الطلبة على النجاح، بضمان إتقان اللغة الأم، واللغات الأجنبية. ولا نقف في هذا النقطة، بل نشير إلى ضرورة إيجاد جامعات تعتمد أسلوب التعليم بالانتساب أو بالمراسلة أو التعليم على الهواء أو الجامعة الشعبية أو العمالية أو الجامعة المفتوحة أو الجامعة المقترضة. أي بات الأمر ملزماً بضرورة توسيع شبكة الجامعة لتأخذ أشكالاً متنوعة، وبأنماط معاصرة، وفي ظلّ استراتيجيات المستقبل دائماً، وهذا يتطلب الانفتاح وفق معايير ننظمها ومناهج لتهيئة قواعد التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تقوية دور الجامعة في المجتمع.

ثامناً: التخطيط اللغوي ضمن سياسة وطنية تعمل على وضع خطة مناسبة لتعميم استخدام العربية في الجامعة. وهذه السياسة تكون من البنيات التحتية التي تعمل الدولة على تحيينها وتمويلها، ورقبها داخلياً عن طريق البحث في مختلف علومها؛ من أدب ونحو ورياضيات وفيزياء وإعلام آلي... لجعلها سليمة لغة للعلم والتعليم. وكذلك رقبها خارجياً عن طريق تفعيل مجامعها ومؤسساتها الثقافية الأخرى. ولقد كان هذا العمل مجسداً في أكثر من موقع إلا أنه لم يخرج عن دائرة الاجترار والتعقيد اللذين لا يقدمان أدنى حركة في تغيير البنية التحتية للغة. وأضحّت المؤسسات أسيرة بعض الآراء المناهية للتطور.

تاسعاً: لا ما نع من الاستبصار بالتخطيط اللغوي الجامعي الذي اتبعته كل من سوريا والأردن والسودان في مجال ترقية اللغة العربية، ولقد أعطت بعض الخطط نتائج مستحسنة، وخاصة في سوريا والسودان. ولا يمكن أن نطبّق تلك الأنماط الفعلية كما هي حيث يمكن التفعيل حسب الخصائص والمعطيات التي نتحكم

فيها. ولا يجب أن نعود إلى العمل عن طريق الاستيراد لبرامج ومضمون ونطبّقه عنوة على طلابنا، ويبقون دائماً يعيشون في التجارب.

عاشراً: تكوين هيئة تدريس مزدوجة في العلوم؛ فيشترط في كل متخصص في المواد العلمية أن يتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل، وهي اللغة التي تمكّنه من الإطلاع على المبتكرات الحديثة، والإفادة منها في المصطلحات العلمية. وهنا ينبغي تفعيل المدارس العليا لتخريج هذا النوع من الإطار المتقن للغات.

أحد عشر: إجبار طلاب الدراسات العليا المنوحين في الدول الغربية بترجمة أطروحاتهم إن أمكن، أو تقديم ملخص بالعربية. وبنفس الطريقة يحصل لطلاب الدراسات العليا في الوطن بتقديم ترجمة إلى العربية لكل أطروحة نوقشت باللغات الأجنبية.

ثاني عشر: إقامة مؤسسات الترجمة تعمل على ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى العربية وتترجم إلى اللغات الأخرى. وإنه لا تكفي مؤسسة واحدة، بل إن العمل العلمي الجبّار يستدعي تجنيد قوى كبيرة من أجل سدّ هذه النقائص، وهنا يجدر بنا أن نعمل على إقامة مؤسسات تختصّ بالترجمة بكل أنواعها. والإفادة من الكتب العظيمة التي عملت اللجان العلمية على ترجمتها من أمهات اللغات العلمية.

ثالث عشر: الاهتمام بالجانب التطبيقي. وإنه لا يكفي أن يبقى الطالب في الجامعة يعيش في التنظير، وتلك أحد مصائبنا حتى أصبحت أفكارنا جماعة لا محللة، وأصبحنا نعيش القرون المظلمة في نمط آخر، فما أحوجنا إلى تجسيد النظري في أشكاله التطبيقية، وإيلاء التقنيات المعاصرة كل الأهمية باللغة العربية،

لجعلها منتجة قبل أن تكون مستهلكة والاهتمام بالعلوم التطبيقية على وجه الخصوص.

رابع عشر: الاهتمام بمدرس اللغة العربية الذي يعدّ أسساً في العملية التعليمية، ومعالجة ضعف مستواه اللغوي والعلمي، ورعاية المدرس الجامعي بصفة عامة، والتأهيل الدائم لأعضاء هيئة التدريس الجامعية، عن طريق الترقّيات.

